

■ المصطفى من الفكر الاسلامي المعاصر؛ السنة الثالثة ٢٠٢٣م/١٤٤٤هـ، الرقم ٥، صص ٣٤٨-٣١٩

DOI:10.22034/J.MIU.2022.7834

تاريخ الوصول: ١٤٤٣/٥/٢٢ ■ تاريخ القبول: ١٤٤٣/٨/١

## حقوق الأسرة أثناء النزاعات المسلحة الدولية؛ مع التركيز على القانون الدولي الإنساني الإسلامي

محمد علي راغبی،<sup>١</sup> سمیة آقایی نجاد،<sup>٢</sup> داود خدابنده<sup>٣</sup>

### خلاصة البحث

إنّ القانون الدولي الإنساني هو عامل قانوني يحظر ويحدّ من أطراف النزاعات الدولية، والذي يحاول - بغض النظر عن شرعية اللجوء إلى القوة - الحدّ من الآثار الجانبية للنزاعات، تمّ إجراء البحث الحالي بطريقة وصفية تحليلية بهدف تقييم جدوى الاهتمام بالأسرة أثناء النزاعات المسلحة واستقراء حقوق حماية الأسرة في النزاعات؛ لهذا الغرض تمّ جمع المعلومات البحثية من مصادر مكتوبة في مجال القانون، وأظهرت التحقيقات أنّ الأسرة - ككلّ مستقلّ - ليست موضوعاً لدعم المنظمات الدولية وتدابيرها المعيارية والإجرائية، ولكن في بعض الوثائق الدولية القائمة، هناك متطلّبات صغيرة

١. قسم الفقه ومبادئ القانون الإسلامي، جامعة قم، قم، إيران. البريد الإلكتروني: Ma.raghebi@qom.ac.ir.

٢. قسم علم القانون الجنائي، جامعة ميبد، يزد، إيران. البريد الإلكتروني: aghai.somayeh@yahoo.com.

٣. قسم الفقه ومبادئ القانون الإسلامي، جامعة قم، قم، إيران. البريد الإلكتروني:

.Davoudkhodabandeh70@gmail.com

لكنّها مهمّة لحماية الأسرة (بما هي أسرة) أثناء النزاعات المسلحة، بينما في الإسلام فقد طرح نظريّة الحقوق الإنسانيّة بشأن الأسرة، كما أظهرت النتائج أنّه يمكن اقتراح الحقوق الإنسانيّة المتعلقة بالأسرة، بحيث يمكن لبعضها أن يحظر ويحدّ من النزاعات المسلحة، مثل حقّ "الجينوم" وبعض هذه الحقوق لها طبيعة تعويضيّة مثل الوصول إلى الجثث أو الحقّ في معرفة الحقيقة.

الكلمات الرئيسية: الحقوق، القانون الدوليّ الإنسانيّ، الأسرة، النزاعات المسلحة، الإسلام.



پښتونخواه علمون انساني و مطالعات فرينسي  
پرتال جامع علمون انساني

## المقدمة

القانون الدولي الإنساني هو منظومة من الالتزامات المحددة لحماية ضحايا النزاعات، هذه الالتزامات أو القواعد، دون الالتفات إلى شرعية الحرب أو عدمها، تحاول استدعاء المتطلبات الإنسانية لعملية الحرب (أستوارت، ٢٠٠٣)، القانون الدولي الإنساني بشأن الأسرة، يخفف من آلام المنكوبين ويحد من اتساع دائرة الدمار، وأما مفهومه المثالي فهو تمجيد لكرامة الإنسان وشأنه السامي (فورسيث، ٢٠١٧)، ورغم هذا النطاق الواسع فلم تحظ الأسرة بالاهتمام كسلسلة مترابطة وذات حقوق في مجال دراسات حقوق الإنسان، إن الافتقار إلى هذه اللغة الفردية في تأملات الأكاديميين والقراء، وبالتالي إضفاء الطابع الجوهري على هذه المؤسسة المهمة، قد عرضها للخطر في مجال النزاعات، وعلى عكس إمكانية استنباط نظرية الأسرة في الإسلام، فالنظام الإنساني ليس له إلا بعض التلميحات في هذا الصدد، وفي وثائق القانون الإنساني، نادرًا ما ورد مصطلح حقوق الأسرة أثناء النزاعات، على سبيل المثال، في المادة (٢٧) من اتفاقية جنيف الرابعة (١٩٤٩) تنص على: «إن الأشخاص المحميين في كل حالة، يستحقون حقوقهم الأسرية»، فيجب أن نرى ما إذا يمكن أن يكون للأسرة حقوق إنسانية كموضوع مستقل، وفي حالة إثبات هذه المسألة، فما هي مصاديق حقوق الحماية في نظام الحقوق الإنسانية الدولي التي تحصل عليها الأسرة فيما يتعلق بالحد من آثار النزاعات أثناء الحرب أو بعدها.

## الإطار النظري للبحث

### ١. الأسرة كموضوع للقانون الدولي الإنساني

للأسرة مفهوم واسع يشمل الأشخاص الذين يعيشون تحت سقف واحد كأفراد من

1 - Stewart, J. G.

2 - Forsyth, D. P.

نفس العائلة أو لديهم علاقات وثيقة معهم، (تيدبال بينز، ٢٠١٣)، ويتم فحص الأسرة من منظور قانوني؛ لأن الشخصية القانونية (الاعتبارية) مستقلة عن الشخصية الحقيقية ولها قواعد وحقوق، وبناءً على الفقه أن معيار الشخصية الاعتبارية هو الملكية، أي: الحركة من الأثر إلى المظهر؛ لذلك فإن أهلية الوصية أو الوقف على الأسرة تثبت الشخصية القانونية للأسرة، ويمكن أيضاً فحص الأسرة من وجهة نظر "سوسولوجية"؛ فإن قبول هوية مسماة بالأسرة كموضوع للحقوق يعتمد على قبول أصالة حقيقة الأسرة أو عدم اعتبارها، ومن ناحية أخرى يرد هذا القول:

العلاقة بين أفراد الأسرة، والأسرة بما هي أسرة، فهي العلاقة بين الكل والجزء، فكل فرد من أفراد العائلة له أصالة في موازنة الحقوق.

وفقاً لهذا التعريف، فإن الأسرة كمجموعة هي عنوان انتزاعي ذهني، وليست لها أصالة في القيم والحقوق، لكن في نظرية الأصالة، الأسرة كيان حقيقي يفرض نفسه على مؤيدي حقوق الإنسان وصانعيها، ولها هوية مستقلة ومنفصلة عن الأعضاء التي تكونها، وبالتالي لا يمكن إنشاؤها أو إلغاؤها على أساس مصالح صانعيها، بل لا بد من اعتبارها حقيقة يجب دعمها من حيث الحقوق، ودليل الأصالة في هذا النهج هو الجانب النفسي والوجداني للأسرة الذي يختلف عن وجدان أفراد الأسرة؛ ومن هذا المنطلق فإن كل فرد يفقد شيئاً من شخصيته لصالح المجموعة، وبالتالي تكون للأسرة حقوق لم تكن لأفرادها، وأما تاريخياً، فإن مفهوم الأسرة وهويتها كانت موجودة قبل وجود الفرد، فلم تكن الأشياء - يومئذٍ - ملكاً للأفراد وإنما للمجموعات، أي الأسرة، والقبيلة، وما إلى ذلك.

وبغض النظر عن المقاربتين السابقتين، فإن الحق لا يحتاج إلى الحقيقة؛ لأنه ليس

1 - Tidball-Binz, M.

حقوق الأسرة أثناء النزاعات المسلحة الدولية؛ مع التركيز على القانون الدولي الإنساني الإسلامي..... ٣٢٣

من الأعراس المتأصلة الخارجية، وكما أنّ دور الحق اعتباري، كذلك يمكن لصاحبه أن يكون أمرًا اعتباريًا، أي: شخصية اعتبارية، كحقّ الفقراء في الزكاة، وترتبط بعض حقوق المرأة بحقوق الأسرة، مثل صحّة الحمل والرعاية قبل الولادة وبعدها (غروير، ٢٠٠٩) أو الحقّ في الحيادية والحماية (ماشل، ١٩٩٦)، والتي يمكن اقتفائه في الفقه تحت أصل التفكيك بين المدنيين، الدراسة الحالية هي بصدد تحليل حقوق الأسرة - بما هي أسرة - أثناء النزاعات المسلحة. والحقوق المقترحة في هذه الدراسة تصنّف من جهات مختلفة، لكنّ في الموضوع قيد البحث، فإنّها تقسم إلى حقوق تحدّ من النزاعات وتمنعها، والحقوق التعويضية.

## ٢. الحقوق الإنسانية المتعلقة بالأسرة؛ هي الحقوق التي تحدّ من النزاعات وتمنعها

الحقوق الإنسانية مع تقييدها وإعاقتها للنزاعات المسلحة الدولية، تفرض قواعد من جنس الواجب - نتيجة لطبيعة الحق المفترض من قبل الحقوق الإنسانية المتعلقة بالأسرة - على الأطراف المشاركة في النزاع، التي تشمل الحقّ في الوراثة، الحقّ في اللجوء، والحقّ في حصانة شرف العائلة؛ وبناءً على ذلك، فإنّ هذه الحقوق: إمّا تخلق مانعًا في بدء النزاع، أو تضع حدودًا وقيودًا أثناء النزاع.

### (أ) الحق الوراثي (الجينوم)

مجموعة المعلومات الوراثية لكلّ شخص (ما ينتقل إليه من والديه) أو المجموعة المتكاملة من الحمض النووي للخلية تسمّى "الجينوم"،<sup>٢</sup> ويمكن اعتبار "الجينوم" كحقّ من حقوق الأسرة، والذي يتضمن مجموعة معلومات الأسرة الوراثية، وأساس هذا الحقّ هو حقيقة أنّ المادة "الجينية" للأسرة هي الجوهر الوراثي المشترك للعائلة، وبالتالي فهي

1 - Grover, A.

2 - Machel, G.

ليست تراث الأسرة فحسب بل هي الأسرة بالذات. إنّ تعريف الجينوم على أنّه تراث مشترك للعائلة يعني أن المجتمع الدوليّ يجب عليه أن يضمن عدم امتلاك "الجينوم" أو التحكم فيه من قبل أيّ فرد أو مجموعة (غروس، ١٩٩٨). طبعاً، يعتبر "الجينوم" تحت ملكيّة البشر في مساحة عامّة وقابلة للجمع، وهذا لا يعني نفي ملكيّة الأسرة، ولكنّه يعني أن استخدام هذه المعلومات يجب ألا يتعارض مع مصالح البشريّة.

حقّ الأسرة في الحصول على معلومات "الجينوم" هو حقّ يرثه كلّ فرد من أفراد الأسرة من لحظة انعقاد نطفته التي تنمو معه وتتغيّر وتنتقل معه (إلى ذريته).

وعلى هذا الأساس يجب احترام الكرامة الإنسانيّة للورثة في الاستفادة منها، ويحظر هذا الشرط وقوع الحروب البيولوجيّة القائمة على الهندسة الوراثيّة، بما في ذلك الإرهاب البيولوجيّ الأخضر والأسلحة البيولوجيّة ضدّ المجتمعات، ومع ذلك فإنّ مجال البحث البيولوجيّ حول "الجينوم" البشريّ وإساءة استخدامه حيث يعارض كرامة الإنسان والأغراض التسليحيّة هو مورد تزاخم وبين خطاب الرفض والقبول دائماً، وقد فرض الإعلان العالميّ "للجينوم" البشريّ وحقوق الإنسان (اليونسكو ١٩٩٧) عدّة قيود على الحكومات، مثل الإذن بإجراء جميع الأبحاث، وسريّة المعلومات الجينيّة، والحقّ في الحصول على تعويض عادل عن الأضرار التي لحقت بالجينوم، ولكن ما يعتبر أدرع تقييد في المجال هو حظر استخدام معلومات الجينوم ضدّ كرامة الإنسان.

تقييد البحث العلميّ حول "جينوم" الأسرة باحترام كرامة الإنسان والحقوق الأساسيّة، رغم أنّه يجعل مخاطر استخدام هذه المعلومات للطموحات التسليحيّة غير مشروعة، لكن هذا الإعلان وثيقة غير ملزمة، بالتالي يمكن أن يكون عدم وجود اعتراض أو حقّ الاشتراط أثناء الموافقة على هذا الإعلان انعكاساً للمبادئ الأساسيّة للحقوق الدوليّة الناشئة

حقوق الأسرة أثناء النزاعات المسلحة الدولية؛ مع التركيز على القانون الدولي الإنساني الإسلامي..... ٣٢٥

أو إنشاء حقوق ناعمة لتكوين الحقوق العرفية ووضع قواعد شاملة في هذا المجال، ولعل هذه القراءة تمنع من تحوّل "جينوم" الأسرة إلى مستوى الأدوات العسكرية والأغراض التسليحية وأساس لانتهاك كرامة الإنسان أثناء الحروب البيولوجية والأسلحة التقليدية (كنوبرز وكرانلي، ١٩٩٩)، وهذا الاحتمال يمكن أن يقع أساساً لمنع نقل المعلومات "الجينية" من قبل الأسرة وحرية الوصول إليها من قبلهم.

في المادة (٣٢) من اتفاقية جنيف الرابعة والمادة (١١) من البروتوكول الإضافي الأول والمادتين (١٢) و(٥٠) من الاتفاقية الأولى والمادتين (١٣) و(١٣٠) من الاتفاقية الثالثة والمادتين (٣٢) و(١٤٧) من الاتفاقية الرابعة، تم حظر التحليلات الطبية والعلمية والبيولوجية لتحقيق نتائج علمية لا تتعلق بصحة الإنسان العدو، تعتبر المعرفة الجينية قدرة واسعة للتكنولوجيا البيولوجية على خلق تمييز ذكي قائم على الأنماط الجينية، والتمييز في الحصول على مرافق العلاج أو الأولوية في الوصول إلى مرافق الحقوق الإنسانية أثناء النزاعات على أساس المعلومات الجينية هو مسألة كرامة الإنسان التي يمكن أن تنتهك القواعد الأساسية لحقوق الإنسان بشكل خطير.

يمكن ممارسة حماية "الجينوم" في شكل حظر الإبادة الجماعية (وفقاً لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، ١٩٤٨)؛ حيث يكون الهدف هو تدمير العائلات من نفس العرق أو الدين ومن بينها قتل الأرمن خلال الحرب العالمية الأولى بين عامي (١٩١٤) و(١٩١٦)، وذكر مذبحه اليهود على يد العثمانيين وألمانيا النازية، وتندرج هذه الجرائم تحت جريمة إبادة جماعية في قوانين الجريمة الدولية، وقد أشار مسودة اتفاقية عام (١٩٤٧) (المادة ١) إلى منع التطهير العرقي البيولوجي، والحد من فرض تدابير بقصد منع الولادة، ويمكن اتباع هذه التدابير مع مجموعة واسعة من المحظورات والعقوبات في النصوص الفقهية تحت عنوان إفساد الحرث والنسل.

وتوضيح ذلك أنّ التلاعب بالجينات الإنسانيّة بقصد العلاج، هو ممّا أفتى معظم الفقهاء بجوازه مستدلّين بالأدلة الشرعيّة، ومن هذه الأدلّة: الأصل الأوّلي لإباحة الأفعال، وعدم تناقض هذه الأفعال مع خالقية الله، وعدم جريان دليل حرمة التغيير في خلق الله في هذه الأفعال، وقد أضيف خلا هذه النظريّات قيود على الجواز، بما في ذلك أنّه يجب ألاّ تكون نتيجة التغيير مجهولة، أو فيه احتمال حدوث نقص، أو أنّ الجواز مشروط بأن تكون له آثار إيجابيّة،<sup>١</sup> بينما أنّ استخدام "الجينوم" البشري لخلق الصراعات وتدمير الجنس البشريّ يفتقر إلى الآثار الإيجابيّة والمناطق المنظورة للفقهاء القائلين بالجواز، وفي هذه الحالة لا شكّ في حرمة مثل هذه التصرفات تحت عنوان حرمة الإفساد التي وردت في آيات القرآن الكريم، فالإفساد في الواقع هو إخراج شيء من حالة الاعتدال والصحة،<sup>٢</sup> أو إحداث خلل في الطبيعة ونظام الخلق والتكوين، مثل الإفساد التشريعيّ وقتل النفوس بغير حقّ والظلم للناس،<sup>٣</sup> كما حرّم الله الإفساد في الأرض، وهو مشمول للحكم الفقهي للإفساد في الأرض والمحارب.<sup>٤</sup>

### ب) حقّ اللجوء ومنع التهجير القسري

بسبب اشتداد الهجرات القسريّة، فإنّ الحرب لها عواقب وخيمة على مصير الأسرة، مثل الانفصال الأسري والجهل بمصير الأعضاء المفقودين أثناء الهجرة، وفي القانون الدوليّ من الممكن تطبيق اتفاقية عام (١٩٥١) لحقوق اللاجئين متزامناً مع اتفاقيّات الحقوق الإنسانيّة (المادّة ٥ من اتفاقية حقوق اللاجئين لعام ١٩٥١)، وفي الحالات التي تكون فيها الأطراف الأخرى غير قادرة أو غير راغبة في احترام الحقوق الإنسانيّة، فإنّ

١. منتظري النجف آبادي، ١٣٨٥.

٢. مكارم الشيرازي، ١٣٨٧.

٣. الموسوي السيزواري، ١٤٠٩ هـ، ٣/٢١٦.

٤. المصطفوي، ٢٠٠٨، ٨/٣٨٤.

٥. مكارم الشيرازي، ١٣٧٤، ٧٤/٢؛ العلامة الحليّ ١٤١٢ هـ، ١٥/٣٢٢.

حقوق الأسرة أثناء النزاعات المسلحة الدولية؛ مع التركيز على القانون الدولي الإنساني الإسلامي..... ٣٢٧

حماية اللاجئين ستندشئ التزاماً آخر في هذه الحالة؛ ووفقاً للمادة (١) من اتفاقية عام (١٩٥١)، اللاجئ هو من يعيش خارج بلد إقامته ولا يريد أو لا يستطيع العودة إلى بلده بسبب خوفٍ موجهٍ إليه من الملاحقة لأسباب تتعلق بالعرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء إلى بعض الفئات الاجتماعية أو آرائه السياسية في بلده.

يبدو أنّ شرط صدق عنوان اللجوء والتمتع بالحقوق المنصوص عليها في اتفاقية (١٩٥١) هو صدق عنوان الملاحقة عليه واستنادها إلى أحد الأسباب المذكورة أعلاه، ومجرد الفرار من المناطق التي ضربتها الحرب، ليس مبرراً لصدق اتفاقية عام (١٩٥١) عليه، ومع أنّ مفهوم الملاحقة لم يتم تعريفه في اتفاقية عام (١٩٥١)، إلا أنّه من الصحيح أنّ بعض الأعمال غير القانونية والخطيرة مثل التهديد المباشر لحياة أو حرّية الشخص (جاكيت، ٢٠٠١) ونقض حقوق الأفراد غير القابلة للانتهاك هي من مصاديق الملاحقة، كما وسعت محكمة العدل الدوليّة ليوغوسلافيا السابقة خلال قضية كوبرسكيج، نطاق الملاحقة القضائية لتشمل أي انتهاك خطير لحقوق الإنسان (لأسباب مماثلة في اتفاقية عام ١٩٥١)، وإمكانية المقاضاة بسبب جنسيّة الأسرة المشاركة في الأعمال العدائية أو انتهاك يمكن أن تؤدّي حقوقهم غير القابلة للانتهاك في منطقة الحرب إلى تفعيل اتفاقية عام (١٩٥١) الخاصّة بهم.

انتهاك هذا الحقّ باعتباره أخطر الجرائم التي تهمّ المجتمع بشكل عام (المادّة ٥ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية) والعنف الذي يهزّ بشدّة ضمير الإنسانية (مقدمة النظام الأساسي) يمكن طرحه في المحكمة الجنائية باعتباره جريمة حرب.

كما تحظر المادّة (٤٩) من اتفاقية جنيف الرابعة تهجير سكان المناطق المحتلة وإبعادهم عن أراضيهم، والاستثناء الوحيد الذي تعتبره هو وجود تحفظات عسكرية علياً وأمن

1 - Jaquemet, S.

2 - Kuperskic

السكان. وتلزم المادة (٥٨) من البروتوكول الأول من المرفق من أطراف النزاع بإبعاد المدنيين عن المناطق المجاورة للمراكز والأهداف العسكرية (داخل المنطقة). ويؤكد النظام الأساس للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في الفقرة «ج» من المادة (٢) والفقرة «د» من المادة (٥) والنظام الأساسي لروما على الطبيعة الجنائية لهذا الانتهاك في الفقرة «د» من المادة (٧) والجزء (٧) من الفقرة «أ» والجزء (٨) من الفقرة «ب» من المادة (٢)، مع ذلك فإن أحد أوجه القصور في نظام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، هو عدم ذكر حظر ترحيل الأجانب المتنازعين على أرض أحد الأطراف، ويجب أن تحصل هذه الأسر على دعم الحكومة، ولكن حتى تتخذ الحكومة المعنية إجراءات، لا يمكن السماح بالتهجير القسري من قبل الحكومة المتنازعة.

وأما في الإسلام، فيعتبر منح الأمن لأسرة لاجئ الحرب أمرًا مشروعًا ومقبولًا إذا كانت هناك مصلحة وحسن نية ولا تجسس، ومن الواضح أن الحفاظ على صحة المدنيين وسلامة الأسرة من المصالح التي يراعيها الحاكم الإسلامي، وفي نظر البعض شرط قبول اللجوء هو كفاية أصل لا ضرر، فإن الجواز المذكور أو المشروعية قد وفرت أرضية مناسبة للحفاظ على العائلة ودعمها أثناء النزاعات المسلحة، وفي قواعد اللجوء الإسلامية، إذا دخل المهاجرون أرض الإسلام ولو بإيمان ظاهري، لهم الأمان حتى العودة إلى ديارهم، ونظرًا لاحتمال التآمر من قبل اللاجئين وضرورة توفير الأمن لهم وعدم الاستعجال في ترحيلهم يبدو أن تهجيرهم في بعض الحالات إلى منطقة في حالة الصلح (مع المسلمين) هو لاستمرار الحرب وانعدام الظروف الأمنية في أرض المهاجرين، مما يشكل خطورة على سلامة عائلتهم، وإلا فلن يكون هناك إلزام (على الهجرة).

وأما فيما يتعلق بعائلات المواطنين الذين يعيشون في الدولة الإسلامية المشاركة في النزاع،

١. الحلي، ١٤١٤ هـ: ٨٦/٩.

٢. الحلي، ١٤١٤ هـ: ١٠٥/٩.

حقوق الأسرة أثناء النزاعات المسلحة الدولية؛ مع التركيز على القانون الدولي الإنساني الإسلامي..... ٣٢٩

فإن الحماية المطلقة ضرورية تجاه العدوان الداخلي والخارجي، وبمخصوص ذروة هذه الحماية، يمكن القول إنه إذا كان لدى الحكومة المتلجج إليها بعض السجناء، فلا يمكن استبدال السجنين باللاجئ إلا إذا وافق عليه اللاجئ، وإذا هددت حكومته المنسوب إليها الدولة الإسلامية بقوة، فلا يجوز تسليم اللاجئ إليها؛ لأنه نقض للأمان الممنوح له.<sup>١</sup>

تنص المادة (١٢) من إعلان القاهرة لحقوق الإنسان الإسلامية على ما يلي:

وفق الشريعة، لكل إنسان [مسلم وغير مسلم] الحق في الهجرة واختيار مكان للإقامة داخل البلد أو خارجه، وإذا أصبح مضطهدًا (أي: تحت الملاحقة)، فيمكنه اللجوء إلى بلد آخر، ويجب على البلد المضيف الإدارة معه حتى يتم توفير مأوى له.

كما تنص المادة (٣١) من اتفاقية عام (١٩٥١) على ألا تعاقب الدول المتعاقدة اللاجئين الذين دخلوا أراضيها مباشرة دون إذن من بلادهم التي كانوا يسكنون فيها، وقد تعرضت حريتهم للتهديد أو الخطر؛ لأنهم دخلوا أو أقاموا فيها بطريقة غير مشروعة، شريطة أن يتم تقديمهم على الفور إلى السلطات المختصة وتقديم أسباب مقنعة لدخولهم أو تواجدهم بشكل غير قانوني (راجع المادة ٣٣ من الاتفاقية نفسها).

(ج) الحق في حماية كرامة الأسرة وعرضها

إن العنف الجنسي - بالإضافة إلى الآثار النفسية المخربة - يقوض كرامة الأسرة وشرفها في المجتمع، تبقى آثارها على أجساد المنكوبين ونفوسهم،<sup>٢</sup> إن اليأس الاجتماعي، وعدم إمكانية العودة إلى الحياة الاجتماعية، وكذلك الهوية المجهولة للأطفال المولودين من هذا العنف كأسر غير شرعية هي من بين عواقب العنف الجنسي في النزاعات، وفقًا لتقرير لجنة تقصي الحقائق التابعة للاتحاد الأوروبي، فإن أكثر من مئتي ألف امرأة مسلمة خلال النزاعات المسلحة في "البوسنة"، و"هيرتزيغ" حملن نتيجة لعمليات

١. عمر المدني، ١٩٨٤.

٢. المهيري، ١٩٩٥.

٣. رمضان نرجسي، ١٣٨٣.

الاعتصاب، وأرغمن على إنجاب أطفال صرب ضد إرادتهم<sup>١</sup> تشير الأبحاث المتعلقة بنزاعات (١٩٩٤) في رواندا إلى أن معظم أفراد الأسرة الذين تقل أعمارهم عن (١٢) عامًا قد تم ذبحهم أو اغتصابهم، كما أن عشرين ألف نسمة أثناء نزاعات في "يوغوسلافيا" السابقة أيضًا لم يبقوا على أمان من هذه الجرائم.<sup>٢</sup>

ولم يول المجتمع الدولي الاهتمام الكافي للاستجابة العملية لهذه الظاهرة في الحروب ومساندة ضحايا مثل هذه التصرفات، (ميشيل،<sup>٣</sup> ٢٠٠٥). ومن حيث الوثائق أكد إعلان بروكسل (١٨٧٤) الحق في الكرامة والعرض والشرف في المادة (٣٨): «يجب احترام شرف وكرامة الأسرة وحقوقها»، ومن بين جميع اتفاقيات لاهاي، لا تشير إلى موضوع الشرف سوى المادة (٤٦) عام ١٩٠٧ بشكل مبهم وغير مباشر، حيث تحظر انتهاك شرف الأسرة، ولكن في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ (المادة ٢٧) والفقرة (١) من المادة (٧٦) من البروتوكول الأول والجزء «هـ» من الفقرة (٢) من المادة (٤) من البروتوكول الملحق الثاني، تنص على شرف الأسرة بوضوح، كما نفذت المحكمة الجنائية الدولية العديد من الحماية لهذا الحق في قواعد المحاكم وأدلتها، مثل عدم الحاجة إلى تأكيد شهادة ضحية العنف الجنسي، وحماية الشهود والنظر في التدابير الوقائية والترتيبات الأمنية والاستشارات والمساعدات الأخرى المناسبة لهم والتعويض عن الخسائر واعتبار صندوق ائتمان للضحايا وعائلاتهم؛ وأما في الإسلام فلا يجوز العدوان والنيل من شرف العائلة كأسلوب من أساليب الحرب، حتى ولو كان من باب المعاملة بالمثل.<sup>٤</sup>

### ٣. الحقوق الإنسانية المتعلقة بالأسرة؛ حق التعويض عن الضرر

إن الحقوق الإنسانية ذات السمة التعويضية تحدّد واجبات الحكومات المشاركة في

١. بارياب، ١٣٨٧.

٢. ماشيل، ١٩٩٦.

3 - Mitchell, D. S.

٤. انظر: الحرّ العاملي، ١٤٠٩ هـ: ٤٠/٢٩.

حقوق الأسرة أثناء النزاعات المسلحة الدولية؛ مع التركيز على القانون الدولي الإنساني الإسلامي..... ٣٣١

النزاع لتقليل أو تعويض مقدار الضرر العاطفي والمادي الذي يلحق بالأسرة، ومن بين هذه الحقوق، يمكن أن نذكر الحق في معرفة الحقيقة، والحق في استعادة الروابط الأسرية، والحق في الوصول إلى الجثث.

### أ) الحق في معرفة الحقيقة<sup>1</sup>

إنّ الحق في الاطلاع على الأحداث الماضية لأفراد الأسرة هو أحد الحقوق الأخرى للأسرة أثناء النزاعات المسلحة الدولية (سالادو،<sup>2</sup> ٢٠٠٥)، فمن ناحية لا بدّ من اعتبار الحق في معرفة الحقيقة على أنّ له طبيعة عامّة تشمل حقّ المجتمع في الوصول إلى المعلومات الأساسية حول الضحايا، ومن ناحية أخرى له طبيعة خاصّة تشمل حقّ الأسرة في معرفة الأحداث التي حدث لأحبائهم، ويعتبر هذا الحقّ حاجة إنسانية أساسية في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في عام (١٩٧٤)، والذي يجب الوفاء به قدر الإمكان، وقد تمّ التأكيد على هذا الحقّ في العديد من الوثائق الأخرى، بما في ذلك قرار لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لعام (٢٠٠٢) والعديد من قرارات المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر (تمت الموافقة عليها في ١٩٨٦ و ١٩٩٥ و ١٩٩٩).

إنّ الحق في معرفة مصير أفراد الأسرة هو شكل من أشكال التعويض للأقارب من الدرجة الأولى، ويلزم الحكومات بالتحقيق في الأحداث التي يكون فيها مصير الأسرة أو أفرادها المختلفين غير واضح، وإنّ عدم معرفة مصير الأبناء عنصر مؤثر في تفعيل النظام القانوني للغائب المفقود (في قضايا مثل تحديد وضع زوجة الغائب، وممتلكات الغائب، والوصاية، وما إلى ذلك) في الفقه الإسلامي والأسس الدينية لسائر الديانات؛ وعليه، فإنّ ضرورة الفحص في بعض القراءات الفقهيّة أو وجوب تربص الغائب وانتظاره يدل على وجود الحقّ في معرفة الحقيقة، وفي اتفاقية جنيف الثالثة، تماشيًا مع

1 - The Right to Know True

2 - Salado-Osuna, A.

الحق في معرفة الحقيقة، هناك عدة أمور تدرج ضمن حقوق المسجونين، ومنها ما يلي:

- الحق في الحصول على عنوان بريدي جديد في حالة نقل مركز الاحتجاز والحق في إبلاغ الأسرة به (المادة ٤٨ من اتفاقية جنيف بشأن التعامل مع أسرى الحرب ١٩٤٩).
- الحق في إبلاغ الأسرة عن وقوعهم في الأسر ومرضهم ونقلهم إلى مركز احتجازهم (بلغتهم الأصلية) وضرورة إرسال هذه البطاقات بسرعة (المادة ٧٠).
- الحق في تحرير وصية وإرسالها إلى الحكومة الراعية بعد الوفاة (المادة ١٢٠).
- ضرورة تجهيز شهادات الوفاة وإرسالها إلى مكتب إعلام أسرى الحرب، بما في ذلك مكان وتاريخ وسبب الوفاة ومكان وتاريخ الدفن، بما في ذلك جميع المعلومات اللازمة للتعرف على القبور (المادة ١٢٠).

بالطبع، أثرت بعض التأمّلات حول النطاق الفقهي للحق في معرفة الحقيقة، ومنها حرمة نبش القبور، وتحريم المثلة، وحرمة قطع أعضاء الميت، ووجوب الدفن فوراً،<sup>٣</sup> ممّا يحدّ من الحق في معرفة الحقيقة، فيجب التأمّل في هذا الأمر؛ لأنّ هذا الحق يمكن درجه ذيل بعض الحالات الضرورية التي تسوّغ نبش القبر، ممّا يتطلّب فحص النتائج القضائية لتشريح الجثة، كتشريح الجثة بغرض تحديد سبب الوفاة والنتائج الأخرى المتعلقة بها، وتحديد مقدار الدية وتشخيص هوية الميت، وكلّ ذلك يساعد على إحقاق حقوق ضحايا وأقاربهم، وتشريح الجثة لمعرفة الحقيقة لا يعني التمثيل المنهي عنه، فوفقاً لروايات هذا الباب، ومنها مرسلة محمد بن سنان،<sup>٤</sup> فإنّ المناط هو حرمة الميت، ففي حالات مثل تشريح الجثة لكشف الحقيقة، حيث كان هناك مبرر عقلائي أو شرعي

١. الحلي، ١٤١٢هـ: ٤١١/٧.

٢. الحرّ العاملي، ١٤٠٩هـ: ٥٨/١٥.

٣. الحرّ العاملي، ١٤٠٩هـ: ٣٢٩/٢٩.

٤. الطوسي، ١٤٠٧هـ: ١/٧٣٠.

٥. الحرّ العاملي، ١٤٠٩هـ: ٣٢٧/٢٩.

حقوق الأسرة أثناء النزاعات المسلحة الدولية؛ مع التركيز على القانون الدولي الإنساني الإسلامي..... ٣٣٣

كافيًا، فلا يصدق عليه عنوان الإهانة بأي شكل من الأشكال، وأمّا من وجهة النظر اللغوية، فإنّ المُثلة تختلف تمامًا عن تشريح الجثة، في التمثيل يتمّ قطع الأعضاء بدافع الكراهية والانتقام، لكن في تشريح الجثة، الغرض هو الدفاع عن حقوق أهل الميّت. والدليل على فوريّة الدفن ينصرف إلى قواعد تسليم الجسد (تشريح الجثة كحق لمعرفة الحقيقة) ويتعلّق بالحالات التي تُعرف فيها الحقيقة أو يقوم الأعداء بإخراج الجثث من المعركة، بالإضافة إلى ذلك، وبغض النظر عن بحث حول سند الروايات، ما يستنبط من الأمر بالتعجيل بدفن الميّت هو الاستحباب لا الوجوب، كما يمكن القول إنّ تأخير دفن الميت إذا اعتبر إهانة له [وإيذاءً لأهله]، فهو محرّم؛ لذلك يمكن أن يكون من باب الإكرام بتحويل الجسد أو إحقاق الحقّ المذكور.

#### ب) الحقّ في التواصل مع الأسرة

هذا الحقّ بخلاف حقّ الأسرة في معرفة الحقيقة حول مصير مفقوديهما وغيرها من الحقائق، يتضمّن حالات تنظيم تبادل الأخبار العائليّة وتسجيل أوضاع أفرادها وتعقب آثارهم لمنع اختفائهم وأخيرًا إعادتهم إلى حضن الأسرة من جديد، وأمّا لم شمل أفراد الأسرة الذين فرقتهم الحرب والصراع، فهو أمر يتطلّب عمليّة إداريّة طويلة من خلال مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدوليّة للهجرة، ويجب على اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر، قبل تشكيل منظمة لم شمل الأسرة، التأكّد من أنّ هذه الخطوة في مصلحة الأطراف المتورّطة في الصراع، فتقوم هذه المنظمة، بموافقة أفراد الأسرة بفحص علاقاتهم الأسريّة، وتحصل أيضًا على التصاريح والتأشيرات المطلوبة من الحكومات المشاركة في الحرب وبلدان العبور، وتعطى الأولويّة لأفراد الأسرة الذين يحتاجون إلى دعمٍ خاصّ، مثل السجناء المفرج عنهم والأقارب المقربين للأشخاص (ساسولي ولويز توجاس، ٢٠٠٢).

١. مؤمن القمي، ١٤١٥ هـ.

يساعد موقع العلاقات العائليّة التابع للجنة الدولية للصليب الأحمر<sup>١</sup> أيضًا العائلات التي غادرت منازلها من خوفٍ وتشتت في مناطق مختلفة على إعادة التواصل بعضها مع بعض، يبدأ استخدام هذا الموقع العامّ والسهل بإدخال أسماء الأقارب الذين يتمّ البحث عنهم، ثمّ تظهر تدريجيًّا معلومات من تمّ التأكد من وجودهم على قيد الحياة على الموقع؛ وبناءً على ذلك، في قواعد الحقوق الإنسانيّة الإسلاميّة، تمّ وضع عدّة واجبات فيما يتعلّق بحقّ التواجد مع الأسرة، فمنها ما يحمل صفة وقائيّة، ومنها ما يحمل صفة تعويضيّة، ومن جملتها:

- حظر أيّ نقل للأطفال إلى بلدٍ أجنبيّ (ما لم يكن ذلك مطلوبًا لأسبابٍ طارئة أو صحيّة وأمنيّة) (المادّة ٧٨ من البروتوكول الأوّل والمادّة ٤، الفقرة ٣، الجزء «هـ») من البروتوكول الثاني لعام ١٩٧٧ وفيما يتعلّق بالواجب للدولة المحتلّة، المادّة ٥٠ من الاتفاقية الرابعة).

- تحديد هويّة الأطفال الذين تقلّ أعمارهم عن (١٢) سنة ممن تبنّوا بسبب الحرب أو انفصلوا عن أسرّتهم، وإعادتهم إلى أهليهم (المادّة ٥٠ من الاتفاقية الرابعة).

- لا بدّ من وضع أفراد الأسرة المحتجزة، وخاصّة الوالدين وأطفالهم، معًا في مكانٍ واحدٍ ما لم تستدع أسباب مثل الصّحة فصلهم مؤقتًا، كما تلتزم الحكومات بتسهيل لمّ شمل العائلات التي تشتت بسبب النزاعات المسلّحة بكلّ طريقة ممكنة (المادّة ٨٢ و ٧٤ من الاتفاقية الرابعة، والفقرة ٥ من المادّة ٧٥ من بروتوكول جنيف الأوّل والفقرة ٣ من المادّة ٤، الجزء «ب» من البروتوكول الثاني).

وأما في الإسلام، فقد ورد التأكيد على عدم جواز فصل العائلات الأسيرة بعضها عن بعض، وقد أفتى الفقهاء الماضين بعدم فصل الأمّهات الأسيرات عن أطفالهن، وإذا لم تكن إعادة الأوالاد إلى أهليهم ممكنًا، فعلى الدولة الإسلاميّة والمسلمين أن يبحثوا

1 - www.Familylinks.Icrc.org

٢. الطباطبائي الحائري، ١٤١٨ هـ: ٨٥/٩؛ أحمدى الميانجي، ١٤١١ هـ.

حقوق الأسرة أثناء النزاعات المسلحة الدولية؛ مع التركيز على القانون الدولي الإنساني الإسلامي..... ٣٣٥

عن ملجأ آمن لهم، كإيوائهم في أسرة بديلة، أو في مراكز الرعاية حتى تتسنى لهم العودة إلى أسرهم الأصلية<sup>١</sup>.

### ج) الحق في الوصول إلى الجثث

إن حق الوصول إلى الأجساد في الإسلام، لا يعنى تمليك الأسرة بجسد الميت؛ إذ إن ملكية المالك تستمر بعد الوفاة أيضًا، مثل وصية الميت لثلث ماله أو بقاء جزء منه لصرف منفعه في الأمور الخيرية وإهداء ثوابها لروح المتوفى؛ فهذا إن دل على شيء فإتما يدل على أن الملكية وسائر الاعتبارات لا تتوقف بموت الشخص، كما أن دليل الإرث ينصرف بل يصرح على ممتلكات أخرى غير الجسد، فلا يمكن توريث ملكية الجسد عن طريق الوراثة؛ لأن دليل الإرث يختص بأمور تسمى أموال الميت عرفًا؛ وعليه، فإن طبيعة الحق في الوصول إلى الجثة هي لمجرد تشفي قلب أولياء الميت والتي يجب أن تتلاءم مع حكم ضرورة الدفن الفوري للميت<sup>٢</sup>، وبالتالي فإن وصول الأسرة إلى الجثة يتماشى مع منع تحميل ألم إضافي على الأقارب، كما قام به رسول الله ﷺ بتوبيخ بلال لتقصيره في تمرير الأسرى بجوار موتاهم في المعركة قائلاً: «أنزعت منك الرحمة يا بلال حتى تمر بامرأتين على قتلى رجالهما؟»<sup>٣</sup>.

ويسمح للأعداء إخراج أجساد قتلاهم من المعركة وتشيعها ودفنها حسب تقاليدهم، كما أكد الإسلام تسليم أجساد الأعداء إليهم، ففي غزوة الخندق بعد مقتل عمرو بن عبدود أرسل المشركون إلى رسول الله ﷺ جيفته بعشرة آلاف دينار؛ فقال النبي ﷺ: «إنا لا نأكل زبد المشركين» (أي: لا نأخذ أجرًا مقابل أجساد الكفار)<sup>٤</sup>.

١. الجامع الأزهر، ٢٠٠٦.

٢. المصطفوي، ١٣٨٩.

٣. الحر العاملي: ٤٧٩/٢.

٤. المجلسي: ١٣٦٣/٥/٢١.

٥. الحلبي، ١٤٢٧: ١٤٢٨/٢.

وروي في شأن نوفل بن عبد الله في غزوة الخندق أنه سمح للأعداء بأخذ جثته دون مقابل،<sup>١</sup> وإلا فيجب على المسلمين على رأي بعض الفقهاء، دفن أجساد العدو.

وأما الخلاف في المسألة، فهو يعود إلى مجموعة من الأخبار التي استنبط البعض من إطلاقها دفن موتى الكفار، بل وجوبه في حالة إيذاء الناس والخوف من وقوع الأمراض،<sup>٢</sup> وقد ذهب آخرون إلى القول بعدم جواز دفن موتى الكفار بطريقة دفن المسلمين (من التمسح والتكفين...)<sup>٣</sup>. وإن سيرة الرسول الأكرم ﷺ حول دفن قتلى في قلب بدر هي دليل على القول المختار، كما أن هناك آراء أخرى في حرمة دفن الكافر الحربي الذي قتل في معركة ضد المسلمين،<sup>٤</sup> أو عدم جواز دفن الكافر مطلقاً،<sup>٥</sup> ثم إن الحق في الوصول إلى الجثث يفرض التزامات على الأطراف المشاركة في النزاعات، من جملتها:

- واجب البحث غير التمييزي عن الجثث: استناداً إلى القاعدة (١١٢) من قواعد القانون الإنساني الدولي العرفي، والتي يمكن أن تشمل منح الإذن للمنظمات الإنسانية، بما في ذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر، للبحث عن الجثث وجمعها (مورغان (٧)، ٢٠٠٩) - تنص المادة ٣ من اتفاقية جنيف عام (١٩٢٩) على أنه بعد أي نزاع، يجب على المنتصر في ساحة المعركة اتخاذ إجراءات للبحث عن الجرحى والقتلى وحمايتهم من النهب وسوء المعاملة، وعندما تقتضي الظروف، يجب على الأطراف وقف إطلاق النار أو تعليقها حتى يمكن جمع الجرحى المتبقين بين خطوط القتال (راجع المادة ١٥ من الاتفاقية الأولى لعام ١٩٤٩؛ المادة ١٨ من الاتفاقية الثانية؛ المادة ١٦ من الاتفاقية الرابعة).

١. الواقدي، ١٤٠٩ هـ: ٤٧٤/٢.

٢. النجفي، ١٤٠٤ هـ.

٣. الطوسي، ١٤٠٧ هـ: ٣٣٥/١.

٤. البيهقي، ١٤٠٥ هـ: ١١٧/٣؛ الزحيلي، ١٤١٩ هـ.

٥. المحقق الحلي، ١٤١٨ هـ: ١١٣/١.

٦. المحقق الكركي، ١٤١٤ هـ: ٣٨٤/٣.

حقوق الأسرة أثناء النزاعات المسلحة الدولية؛ مع التركيز على القانون الدولي الإنساني الإسلامي..... ٣٢٧

- الالتزام بحماية الجثث من السرقة والتشويه والنهب: وفقاً لقواعد مثل القاعدة ١١٣ من قواعد القانون الدولي العرفي (هنكارتز، دوس فالد- بك، ٢٠٠٥). وتمّ تعزيز هذا الالتزام المدرج في نظام روما الأساسي، المحتوي على التمثيل بالجسد ذيل الجزء الثاني، القسم «ج»، البند ٢ المادة (٨)، بمنع إهانة كرامة الأشخاص كجريمة حرب (ويلز، ٢٠٠٥). وقد أكد الإسلام على هذه الحرمة بمقتضى الآية الكريمة ﴿والْحُرْمَاتُ قِصَاصٌ﴾ [البقرة: ١٩٤].<sup>٣</sup>

- التعرف على الجثث قبل الدفن ولزوم التأشير بمكان الدفن: وقد تعرّزت هذه القاعدة وفقاً للمادة (٤) من اتفاقية (١٩٢٩)، والمادة (١٦) من الاتفاقية الأولى لعام (١٩٤٩)، والمادة (١٩) من الاتفاقية الثانية لعام (١٩٤٩)، عن طريق وجوب احترام الحياة الأسرية وحقوقها.

- ضرورة احترام حق الأسرة في الوصول إلى موتاهها، عند اختيار مكان الدفن: بناءً على هذا المبدأ، يجب أن يكون القبر قريباً ويمكن لأقارب الموتي الوصول إليه.<sup>٤</sup>  
(د) حقّ الأهل في امتلاك تركة الميت

إنّ الأموال المتروكة مع الأجساد، بالإضافة إلى أنّها تحمل ماهية ميراث الميت وتركته من وجهة النظر القانونية، لها قيمة معنوية أيضاً للأسرة؛ تتمّ إعادة المتعلقات الشخصية للقتلى وأجسادهم بناءً على طلب أقاربهم. كانت الملكية الخاصة لرعايا العدو تُحترم حتى عام ١٩١٤، (بناءً على المواد ٤٦-٤٨ من اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧)، خلافاً للقدرة على مصادرة الممتلكات العامة والحكومية للعدو في أراضي الطرف الآخر، فيما يتعلّق بمعدّات المقاتلين في الحرب، وخاصة رعايا العدو؛ لكن مع بداية الحرب العالمية، تمّ

1 - Henckaerts, J. M., & Doswald-Beck, L.

2 - Wels, W.

٣. النجفي، ١٤٠٤ هـ.

٤. تيدبال، بينز، ٢٠١٣.

تطبيق قاعدة مصادرة الأموال الشخصية لرعايا الدول المعادية المتحاربة، وفي منتصف السنوات من ١٩١٤ إلى ١٩١٨ كانت قرارات الدول ذات طبيعة تقييدية فيما يتعلق بالحق المذكور. وقد اكتسبت هذه القرارات أيضًا صلاحية قانونية في معاهدة السلام لعام ١٩١٩. ثم تمت صياغة هذا الحق لأول مرة في اتفاقية جنيف لعام ١٩٢٩، تنص الفقرة الثالثة من المادة ١٧ من اتفاقية جنيف الأولى لعام ١٩٤٩ على ما يلي:

يتم جمع النقود وبشكل عام جميع الأشياء على جثث الموتي، سواء أكانت ذات قيمة مادية أم معنوية، وتبادلها مع الطرف الآخر من خلال هذا المكتب [مكتب المعلومات بشأن موضوع المادة ١٢٢ من اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩]، كما سيتم إرسال الأشياء مجهولة المالك في عبوات محتومة مع إعلان يحتوي على جميع البيانات اللازمة لتحديد هوية مالكيها المتوفي، ويجب إرفاق قائمة بمحتويات كل عبوة كاملة، وبالإضافة إلى هذا القرار، ناقشت المادة ١٢٠ من الاتفاقية الثالثة والمادة ١٣٠ من الاتفاقية الرابعة والمادة ٣٤ من البروتوكول الأول إعادة أموال القتلى إلى أهليهم.

هذا الحق قابلٌ للتطبيق في إجراءات الحكومات كقاعدة عرفية في القانون الدولي (انظر: القاعدة ١١٤ من قواعد القانون الدولي الإنساني)، ويبدو في النظرة الأولى أنّ اعتبار حقّ بعنوان حق السلب (المصادرة الشرعية)، هو قرينة على شرعية سلب حقّ الملكية من أهل الضحايا بالنسبة إلى الأموال المتبقية في ملابس الموتي أو أجسادهم، والتحقق من أنّ المقصود بالسلب هو ملابس جنود العدو وممتلكاتهم من الدرع والترس والحذاء والخوذة وسلاح الحرب كالسيف وغيره، والمركب والسرج واللجام والسوار والحزام والخاتم وما شابه ذلك كلقارورة والقربة وأيّ وعاءٍ آخر لحمل الماء؛ وفي حالة السلب يشترط الآتي:

- أن يشترطه الإمام.
- أن نكون الضحية من مقاتلي جيش العدو.

حقوق الأسرة أثناء النزاعات المسلحة الدولية؛ مع التركيز على القانون الدولي الإنساني الإسلامي ..... ٣٣٩

- أن يكون العدو قادرًا على القتال وله قوة عسكرية لا أن يكون أسيرًا أو جريحًا.

- أن يكون قاتله معلومًا.<sup>١</sup>

فتجب ملاحظة هذه القيود من أجل حماية حق الأسرة، وبناءً على هذه القيود يجوز السلب، أي: نزع ممتلكات العدو المقتول أثناء الحرب القائمة فقط، ذلك من قبل قاتله، بإذنٍ من وليّ أمر المسلمين.

### هـ) الحق في منع الأذى النفسي والحق في التعويض عن الضرر المعنوي

تماشيًا مع قانون حظر التسبب في الأذى المبالغ فيه (المادة ٣٥ من البروتوكول الملحق الأول)، بما في ذلك الألم النفسي لأهل القتل، تمّ وضع العديد من اللوائح التنظيمية مثل احترام الموتى ودفنهم وفقًا ل: مبادئهم الدينية، إن أمكن، واحترام قبورهم والحفاظ عليها بشكل لائق (راجع المادتين (١٦) و (١٧) من اتفاقية جنيف الأولى؛ والمادتين (١٩) و (٢٠) من الاتفاقية الثانية، والمادة (١٧) من البروتوكول الأول)، ومع ذلك، فإنّ الأذى العاطفي للأسرة نتيجة الحرب أمرٌ لا مفرّ منه إلى حدّ كبير، وفيما يتعلّق بالحق في الحصول على الغرامة مقابل الأذى النفسي، يجدر القول في سياق التحليل التالي إنّ الأذى العاطفي هو مفهومٌ صعب؛ لأنّ كلا المكونين لهذا المفهوم بدهيّ، ولا يمكن تحليله بمعايير منطقيّة، وقد وجد الفقهاء والعلماء المسلمون مصاديق على هذه الخسارة في عناوين كتفقيص السمعة وحسن الشهرة والاعتبار والمعنويّات للأشخاص،<sup>٢</sup> والعرض والشرف والحيثيّة للأهل، والشعور بالألم الجسدي والمعاناة الروحيّة،<sup>٣</sup> والمكانة الاجتماعيّة والشهرة<sup>٤</sup> والمشاعر والعواطف والعلائق العائليّة.<sup>٥</sup>

١. الطوسي ١٤٠٧ هـ: ٦٦/٢.

٢. نجم جيران، ١٩٨١.

٣. كاتوزيان، ١٣٨٦: ١٤٤/١.

٤. العوجي، ١٩٩٥: ١٦٨/٢.

٥. آشوري، ١٣٧٦: ٢٠٨/١.

وفي الفقه الإسلامي، هناك عدّة نماذج من دفع الغريمة مقابل أضرار معنوية كوسيلة للتعويض في القانون الإنساني، منها:

- دفع الدية للقوم الذي تعرض لغارة خالد بن الوليد.
- دفع الخسارة إزاء تخويف نساء قبيلة بني خزيمة وأطفالهم أثناء هجوم الخيول، والذي كان مجرد تعويض عن الضرر الروحي بطريقة مالية.<sup>٢</sup>

على أي حال، ووفقاً لهذا التاريخ، وكذلك سياق إصدار نسخة عدم الضرر والأمر بإزالة الضرر المعنوي لرجال ساري وعائلته، والنسخة التالية، بناءً على قبول الطبيعة التعويضية للمهر، يمكننا أن نؤمن بالحق في التعويض، فقد روى الحسن بن محبوب عن حماد بن عيسى عن سوار عن الحسن (البصري) قال:

إِنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا هَزَمَ طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرَ أَقْبَلَ النَّاسَ مُنْهَزِمِينَ، فَمَرُّوا بِامْرَأَةٍ حَامِلٍ عَلَى الطَّرِيقِ، فَفَزَعَتْ مِنْهُمْ، فَطَرَحَتْ مَا فِي بَطْنِهَا حَيًّا، فَاضْطَرَبَ حَتَّى مَاتَ ثُمَّ مَاتَتْ أُمُّهُ مِنْ بَعْدِهِ، فَمَرَّ بِهَا عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَصْحَابُهُ وَهِيَ مَطْرُوحَةٌ وَوَلَدُهَا عَلَى الطَّرِيقِ، فَسَأَلَهُمْ عَنْ أَمْرِهَا، قَالُوا لَهُ: إِنَّهَا كَانَتْ حَامِلَةً فَفَزَعَتْ حِينَ رَأَتْ الْقِتَالَ وَالْهَزِيمَةَ، قَالَ فَسَأَلَهُمْ: «أَيُّهُمَا مَاتَ قَبْلَ صَاحِبِهِ؟» فَقَالُوا: إِنَّ ابْنَهَا مَاتَ قَبْلَهَا، قَالَ فَدَعَا بِرُوحِهَا أَبِي الْغُلَامِ الْمَيِّتِ، فَوَرَّثَهُ مِنْ دَيْتِهِ ثُلثِي الدَّيَّةِ وَوَرَّثَ أُمَّهُ ثُلثَ الدَّيَّةِ، ثُمَّ وَرَّثَ الزَّوْجَ مِنْ امْرَأَتِهِ الْمَيِّتَةِ نِصْفَ ثُلثِ الدَّيَّةِ الَّذِي وَرَّثَتْهُ مِنْ ابْنِهَا الْمَيِّتِ وَوَرَّثَ قَرَابَةَ الْمَيِّتَةِ الْبَاقِي، قَالَ ثُمَّ وَرَّثَ الزَّوْجَ أَيْضًا مِنْ دَيْتِ الْمَرْأَةِ الْمَيِّتَةِ نِصْفَ الدَّيَّةِ وَهُوَ الْفَانِ وَحَمْسِمِئَةَ دِرْهَمٍ وَوَرَّثَ قَرَابَةَ الْمَرْأَةِ نِصْفَ الدَّيَّةِ وَهُوَ الْفَانِ وَحَمْسِمِئَةَ دِرْهَمٍ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ غَيْرُ الَّذِي رَمَتْ بِهِ حِينَ فَزَعَتْ، قَالَ وَأَدَّى ذَلِكَ كُلَّهُ مِنْ بَيْتِ مَالِ الْبَصْرَةِ.<sup>٣</sup>

وعليه، يجب التعويض عن الضرر الناجم عن الخوف أو أي ضررٍ روحيٍّ مثل تشويه سمعة العائلة والنيل من شرفها، كما أورد صاحب العناوين:

وأما العرض: فضابطه ما هو داخل في احترام المكلف؛ ليكون هتكه موجباً لذنته وانكساره

١. الزمخشري، ١٣٦٤: ١٨٢/٣.

٢. المجلسي، ١٤٠٣ هـ: ١٤٠/١.

٣. الكليني، ١٤٠٧ هـ: ١٣٨/٧.

حقوق الأسرة أثناء النزاعات المسلحة الدولية؛ مع التركيز على القانون الدولي الإنساني الإسلامي..... ٣٤١

بين الناس، فمن تعدّى على زوجته أو تطلع على عورته أو دخل على عياله أو ما يتعلّق به من المحارم والنساء أو اغتابه أو اتهمه أو طعن عليه في وجهه أو أظهر شيئاً ممّا لا يرضى بظهوره، فهو هتك للعرض، إضرار في الحقيقة ومثل ذلك يعدّ ضرراً. ودعوى انصراف الضرر إلى المال والبدن أو عدم شموله لمثل ذلك ممنوع، بل الحقّ أنّ كلّ ضرر وإضرار!

### و) الحقّ في الحصول على الدعم الاقتصاديّ

تمّت الموافقة على هذا الحقّ في عدّة حالات من قبل المؤتمر الدولي للخبراء الحكوميين وغير الحكوميين في عام (٢٠٠٣) والمؤتمر الدولي الثامن والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر؛ لأنّ أهالي المفقودين ينفقون أموالاً طائلة للعثور على أقاربهم المفقودين بالإضافة إلى حاجات الحياة، ومن أمثلة النظرة الإنسانية للإسلام هو ما روي عن النبي ﷺ؛ حيث قال [ما مضمونه]:

من قُتل في الحرب وترك عيلاً فعلينا نفقة عياله.

وقال الإمام الصادق عليه السلام في حديث مضمونه:

أرسل النبي ﷺ جيشاً إلى قبيلة خثعم، فلما حاصروهم جيش الإسلام سجدوا حتّى لا يقتلوا، لكن بعضهم قتل على يد المسلمين، فلما سمع النبي ﷺ بذلك قال: «ادفعوا لورثتهم نصف الدية الكاملة».<sup>٣</sup>

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی  
رتال جامع علوم انسانی

١. الحسيني المراغي، ١٤١٧ هـ: ٣٠٩/٢.

٢. الطوسي ١٤٠٧ هـ: ٦/٢١١.

٣. الكليني ١٤٠٧ هـ: ٤٣/٥.

## نتيجة البحث

يمكن اعتبار الأسرة متأثرة بالحقوق المحددة للمدنيين، من الأطفال والنساء وكبار السن والمعاقين، وتعود بعض الحقوق تجاه أعضاء الأسرة إلى حقوق الأسرة بشكل عام، كالحق في صحة الحمل، وحق الرعاية ما قبل الولادة وما بعدها، وحق البقاء على الحياد، وحق المرأة في الحصول على الدعم، من الحقوق التي يمكن تحقيقها بموجب أصل التفكيك بين المدنيين في الفقه، وأما المقال فقد قام بدراسة الأسرة بما هي أسرة أثناء النزاعات المسلحة، ومن وجهة النظر هذه، فإن أساس نظرية الحقوق الإنسانية فيما يتعلق بالأسرة يرتبط بتحديد الأسرة كضحية للحرب، وفي الواقع يمكن اعتبار هذا الحق ضمناً أو تعبيراً آخر عن الإمكانية القانونية لإدراج الأسرة في نظام حقوق الإنسان؛ وبناءً على هذا التحليل، ورغم أن بعض الحقوق الإنسانية لها آثار عامة وواسعة النطاق، إلا أن بعضها ليس لها أي موضوع ومحمل سوى الأسرة (الحقوق ما وراء الفردية)، فمن الضروري الحديث عن نظرية الحقوق الإنسانية فيما يتعلق بالأسرة (بما هي أسرة).

ومن حيث كثافة البيانات والطبقات اللغوية، فإن القانون الدولي الإنساني لم يتطرق لقضية الأسرة أثناء النزاعات وبعدها بشكل مستقل، ولكن من المنظار التحليلي يمكن تقسيم بعض أحكامه إلى فئتين قانونيتين: الحقوق التي تقوم بمنع النزاعات أو الحد منها، والحقوق التي تحدّد التعويض عنها، ولكل منهما اقتضاءات؛ فأما في الإسلام، فإن أساس كل حق يكمن في السنة القولية أو الفعلية (للمعصوم) وبعض الآيات التي انعكست في النصوص الفتوائية أيضاً، وأما في وثائق القانون الدولي الإنساني، فإن قضية الأسرة تم تناولها إلى حد ما في بعض الأسناد، بما في ذلك اتفاقيات "جنيف"، وإعلان "الجنينوم" البشري، واتفاقية اللاجئين، لكن النماذج الإسلامية يمكن أن تساعد في استكمال نظرية الحقوق الإنسانية المرتبطة بالأسرة إلى حد كبير. وحسب النظرية المختارة في المقال، أن للأسرة حقوق عديدة؛ وعليه فإن الأسرة

حقوق الأسرة أثناء النزاعات المسلحة الدولية؛ مع التركيز على القانون الدولي الإنساني الإسلامي..... ٣٤٣

تمتلك معلوماتها الوراثية والممتلكات المتروكة على جثث موتاهها؛ فأما بالنسبة للحالة الأولى، فإنّ هذا الحقّ يمهد أرضية لإعمال حقوق أخرى أثناء النزاعات المسلحة؛ بما في ذلك حظر التمييز في امتلاك المرافق الطبية أو حظر التطهير العرقي البيولوجي، وأما بالنسبة للحالة الأخيرة، فإنّ الإسلام قد وضع حدًّا لنزع ممتلكات المقاتلين تحت عنوان السلب، حيث اشترط فيه وجود مصلحة وإذن من ولي أمر المسلمين؛ ومن الحقوق الأخرى للأسرة هو تسهيل وصولهم إلى الجناز وقبورهم، وينطوي الحقّ في الوصول إلى الجثث أيضًا على التزامات تجاه المشاركين في الصراع؛ من حملتها، واجب البحث عن الجثث من دون التمييز، وواجب حماية القتلى من السرقة والتمثيل والنهب، وواجب التعرف على هوية الجثث قبل الدفن، وضرورة وضع علامات على مكان دفن الجناز، وكذلك كضرورة احترام حقّ الأسرة في الوصول إلى موتاه ضمن اختيار مكان دفن الجثث. وفي عملية اللجوء، يجب توفير الحماية اللازمة؛ فإنّ معرفة الحقيقة وما حدث لأسرته والدفاع عن عرضه وشرف أهله من بين الحقوق الأخرى للأسرة أثناء النزاعات المسلحة الدولية، كما أنّ حقّ التعويض (عن الخسارة) هو من حقوق بعد النزاعات المسلحة، التي تساعد على تشفي صدور أهالي الضحايا والتخفيف عن آلامهم؛ وتتجلى في شكل دعم اقتصاديٍّ أو تعويض عن الضرر المعنوي، وتجدر الإشارة إلى أنّه من مجموع الوثائق والأدلة المقدمة أثناء البحث، يمكن استخراج سمتين رئيسيتين للحقوق الإنسانية التي تحكم الأسرة، وهما عدم خضوعها للاستثناءات والقيود؛ فمن جهة، تعمّ هذه الحقوق كلّ الأسر، ومن جهة أخرى فإنّ التمتع بهذه الحماية لا يخضع لأيّة قيود. وأخيرًا، تجدر الإشارة إلى أنّه رغم الخلاف بين علماء القانون الدولي، يبدو أنّ القواعد المقترحة في هذه النظرية سارية المفعول في النزاعات المسلحة المحلية (غير الدولية) أيضًا، والتي تنصّ على التزامات الحكومة تجاه الأسرة إيجابًا وسلبًا.

## مصادر البحث

## القرآن الكريم

١. أحمدى الميانجى، على (١٤١١هـ.ق)، الأسير فى الإسلام، قم: مكتب الانتشارات الإسلامىة التابعة لجمعیة مدرسى حوزة قم العلمیة.
٢. أردلان، أسعد (١٣٨٧)، پناهندگى دیپلماتیک، مجلّة السیاسة الخارجیة، ٤ (٢٣)، ٥٨٠ - ٦٠٧.
٣. أرفع نیا، بهشید (١٣٧٣)، حقوق بین المللی خصوصی (تابعیت، اقامتگاه، وضع بیگانگان)، طهران: انتشارات آگاه.
٤. آشورى، محمد (١٣٧٦)، آیین دادرسى کيفرى، طهران: انتشارات سمت.
٥. آقا مهدوى، أصغر، وحیبيان، مهدي (١٣٩٣)، بررسى اهلیت شخص حقوقى در فقه و حقوق، مجلّة الأبحاث الفقهیة، ٢ (٢)، ٤٠ - ٤٦.
٦. البیهقى، أبوبکر أحمد بن الحسین (١٤٠٥هـ.ق)، دلائل النبوة، بیروت: دار الکتب العلمیة.
٧. باریاب، سامره (١٣٨٧)، شورای امنیت ملل متحد و جرائم جنسى علیه زنان در مخاصمات مسلحانه بعد از پایان جنگ سرد؛ رسالة ماجستير اختصاص الدبلوماسى والمؤسسات الدولیة، کلیة العلاقات الدولیة لجامعة طهران.
٨. جانوس، سیمونیدس (١٣٨٣)، حقوق بشر: أبعاد نوبین وچالشها، المترجم: شیرخانى، محمد على، طهران: منشورات کلیة القانون والعلوم السیاسیة، طهران.
٩. الجامع الأزهر بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة (یونیسف) (٢٠٠٦)، الأطفال فى الإسلام رعایتهم ونموهم وحمايتهم، (د.ن.).
١٠. الحر العاملى، محمد بن حسن (١٤٠٩هـ.ق)، وسائل الشیعة إلى تحصیل مسائل الشریعة، قم: مؤسسه آل البيت علیهم السلام.
١١. الحسینى المراغى، میرفتاح (١٤١٧هـ.ق)، العناوین، قم: مؤسسه النشر الإسلامى.
١٢. الحلبي، أبوالفرج (١٤٢٧)، السیرة الحلبیة، بیروت: دار الکتب العلمیة.
١٣. الحلی، حسن بن یوسف (١٤١٢هـ.ق)، منتهى المطلب فى تحقیق المذهب، مشهد: مجمع البحوث الإسلامیة.
١٤. الحلی، حسن بن یوسف (١٤١٤هـ.ق)، تذكرة الفقهاء، قم: مؤسسه آل البيت علیهم السلام لإحياء التراث.
١٥. دهقانى، غلام حسین، وابتکار، معصومة (١٣٩٨)، سخرانى در همایش جنگ، مهاجرت و اثرات

آنها بر زنان، خانواده و محیط زیست، منقول من موقع: <http://hamiorg.org>

حقوق الأسرة أثناء النزاعات المسلحة الدولية؛ مع التركيز على القانون الدولي الإنساني الإسلامي ..... ٣٢٥

١٦. رمضان نرغسي، رضا (١٣٨٣)، تجاوز ويزه ديدگي زنان، مجلّة دراسات المرأة الإستراتيجية، ٦ (٢٣)، ٨٥-١٠٩.
١٧. الزحيلي، وهبة (١٤١٩هـ، ق)، آثار الحرب في الفقه الإسلامي، سوريا: دار الفكر.
١٨. الزمخشري، محمد بن عمر (١٣٦٤)، الفائق في غريب الحديث، القاهرة: دار إحياء الكتب العربيّة.
١٩. شجاع، جواد (١٣٩١)، تكامل تدريجي حقوق بشر وييسر فتهاى علمي وفناوري، المجلّة الداخليّة لمركز دراسات العولمة الوطني، ٢ (١٨)، ٣٢-٥٢.
٢٠. الطباطبائي الحائري، السيد علي بن محمد (١٤١٨هـ، ق) رياض المسائل، قم: مؤسسة آل البيت عليه السلام.
٢١. الطوسي، أبو جعفر محمد بن حسن (١٣٨٧)، المبسوط في الفقه الإماميّة، المصحح: كشي، سيّد محمد تقي، طهران: المكتبة المرتضويّة لإحياء الآثار الجعفريّة.
٢٢. الطوسي، محمد بن حسن (١٤٠٧هـ، ق)، تهذيب الأحكام، طهران: (د، م) (د، ن).
٢٣. العاملي، جعفر مرتضى (١٤٠٩هـ، ق) الإسلام ومبدأ المعاملة بالمثل، (د، م): الوكالة العالميّة للطباعة والنشر.
٢٤. عمر المدني، محمد (١٩٨٤)، الحماية الدبلوماسية؛ مفهومها وحدودها، مجلة الدبلوماسية، معهد الدراسات الدبلوماسية، ٤، ٤٦-٧٨.
٢٥. عميد زنجاني، عباس علي (د، ت)، نقش عقل اجتماعي در پيدايش آديان، نشرية معارف جعفري، ٢٢٠-٢١٣.
٢٦. العوجي، مصطفى (١٩٩٥)، القانون المدني، بيروت: مؤسسة بحسون.
٢٧. كاتوزيان، ناصر (١٣٨٦)، مسئوليت مدني - ضمان قهري - طهران، منشورات جامعة طهران.
٢٨. الكليني، أبو جعفر محمد بن يعقوب (١٤٠٧هـ، ق)، الكافي، طهران: دار الكتب الإسلاميّة.
٢٩. المجلسي، محمد باقر (١٣٦٣)، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمّة الأطهار، طهران: دار الكتب الإسلاميّة.
٣٠. المجلسي، محمد باقر (١٤٠٣هـ، ق)، بحار الأنوار، بيروت: مؤسسة الوفاء.
٣١. مصطفوي، حسن (١٣٨٠)، تفسير روشن، طهران: مركز نشر كتاب.
٣٢. المصطفوي، السيد كاظم (١٣٨٩)، بحث الخارج للفقه، جلسة ٨٩/١٢/١٠، منقول من موقع: <http://www.eshia.ir/feqh/archive/text/mostafavi/feqh/891210/89>
٣٣. مكارم الشيرازي، ناصر (١٣٧٤)، تفسير نمونه، طهران: دار الكتب الإسلاميّة.
٣٤. مكارم الشيرازي، ناصر (١٣٨٧)، فقه پزشكي، قم: مدرسه علي بن أبي طالب عليه السلام.

٣٥. منتظري النجف آبادي، حسين علي (١٣٨٥)، فقه پزشي، طهران: انتشارات پرتو.
٣٦. الموسوي السبزواري، عبد الأعلى (١٤٠٩هـ ق)، مواهب الرحمن في تفسير القرآن، بيروت: مؤسسة أهل البيت (عليه السلام).
٣٧. المهيري، سعيد عبد الله حارب (١٩٩٥)، العلاقات الخارجية للدولة الإسلامية، بيروت: مؤسسة الرسالة.
٣٨. مؤمن القمي، محمد (١٤١٥هـ ق)، كلمات سديدة في مسائل جديدة (كلمة في التلقيح)، قم: مؤسسة النشر الإسلامي.
٣٩. النجفي، محمد حسن (١٤٠٤هـ ق)، جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
٤٠. نجم جيران، يوسف (١٩٨١)، القانون والجرم والنظرية العامة للموجبات، بيروت: منشورات عويدات.
٤١. الواقدي، محمد بن عمر (١٤٠٩هـ ق)، المغازي، بيروت: مؤسسة الأعلمي.
42. Convention (I) for the Amelioration of the Condition of the Wounded and Sick in Armed Forces in the Field, Geneva. 12 August (1949).
43. Convention (II) for the Amelioration of the Condition of Wounded, Sick and Shipwrecked Members of Armed Forces at Sea, Geneva. 12 August (1949).
44. Convention (III) relative to the Treatment of Prisoners of War. 12 August (1949).
45. Convention (IV) relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War. 12 August (1949).
46. Convention for the Adaptation to Maritime Warfare of the Principles of the Geneva Convention. 18 October (1907).
47. Convention for the Amelioration of the Condition of the Wounded and Sick in Armies in the Field Geneva. (1929).
48. Forsythe, D. P. (2017). Human rights in international relations. Cambridge: University Press
49. Gros Espiell, H. (1998). The Common Heritage of Mankind and the Human Genome, in Wellens, K. International Law: Theory and Practice, Essays in Honour of Eric Suy. London: Martinus Nijhoff Publishers.
50. Grover, A. (2009). Report of the Special Rapporteur on the Right to the Highest Attainable Standard of Mental and Physical Health, Human Rights Council. Resolution 11/12, 31 March.
51. Henckaerts, J. M., & Doswald-Beck, L. (2005). Customary international humanitarian law. Cambridge: University Press.

حقوق الأسرة أثناء النزاعات المسلحة الدولية؛ مع التركيز على القانون الدولي الإنساني الإسلامي..... ٣٤٧

52. Jaquemet, S. (2001). The cross -fertilization of international humanitarian law and international refugee law. IRRC, 83 (83), 653-673.
53. Knoppers, B. M., & Cranley, G. K. (1999). Commercialisation of Genetic Research and Public Policy. Available at: <http://home.intekom.com/tminfo/rw00103.htm#07>, p. 2278.
54. Machel, G. (26 August 1996). Report of the expert of the Secretary-General, submitted pursuant to General Assembly Resolution 48/157, Entitled: Impact of armed conflict on children A/51/306.
55. Mitchell, D. S, (2005). The Prohibition of Rape in International Humanitarian Law as a Norm of Jus Cogens: Clarifying the Doctrine. Duke Journal of Comparative and International Law, 15 (219), 270-315.
56. Morgan, O. (2009). Management of Dead Bodies after Disasters: A Field Manual for First Responders. Washington D. C: Pan American Health Organization
57. Olumbe, K., Kalebi yakub, A. (2002). Management exhumation and identification of human remains. A view point of the developing world. IRRC, 84(84), 893- 902.
58. Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the Protection of Victims of International Armed Conflicts (Protocol I). 8 June 1977.
59. Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949 and relating to the Protection of Victims of Non-International Armed Conflicts (Protocol II). 8 June 1977.
60. Salado-Osuna, A. (2005). The Victims of Human Rights Violations in Armed Conflicts: The Right to Justice, Truth and Compensation, the New Challenges

of Humanitarian Law in Armed Conflicts. London: Martinus Nijhoff.

61. Sassoli, M., & Louise Tougas, M. (2002). The ICRC and the missing. International review of the Red Cross. 848 (84). 724-780.
62. Stewart, J. G. (2003). Towards a single definition of armed conflict in international humanitarian law: A critique of internationalized armed conflict. International Review of the Red Cross, 850, 313-350.
63. Tidball-Binz, M. (2013). Managing the dead in catastrophes: guiding principles and practical recommendations for first responders. IRRC, 866(89), 421- 442.
64. The First Draft of the Genocide Conventin, Prepared by UN Secretariat, May 1947, UNDoc.E/ 447.
65. UN Commission on Human Rights, Res. 2002/60, 25 April 2002.
66. UN General Assembly, Res. 3220 (XXIX), 6 November 1974, preamble.
67. Universal Declaration on the Human Genome and Human Rights, UNESCO.
68. Wels, W. (2015). Dead body management in armed conflict: paradoxes in trying to do justice to the dead. Graduation thesis of the Leiden Law School of Leiden University.
69. 25 th International Conference of the Red Cross (1986). 23-31 October, Res. XIII.

پروہشکاه علوم انسانی ومطالعات فرہنگی  
رتال جامع علوم انسانی